د. نسيم كلدرون*

تقرير لجنة دوفرات: هل حقاً يشكل ثورة في جهاز التربية في اسرائيل؟

١- التعليم وفقط التعليم الجيد- كمفتاح للمساواة.

يقترح تقرير لجنة دوفرات اجراء تعديلات في جهاز التربية والتعليم الفاشل في اسرائيل، سأحاول في هذا المقال تعليل لماذا يشكل هذا الاقتراح، في رأيي الاقتراح الافضل الذي يُطرح منذ سنوات لتعزيز المساواة في المجتمع الاسرائيلي.

وفيما يلي أهم توصيات اللجنة

* تعليم مجاني لجميع الطلاب من سن ٣-١٨ بتمويل كامل من ميزانية الدولة.

* يوم تعليم مطول للجميع حتى الساعة الرابعة مساءً، وفي الساعات الاضافية يتم التأكيد على طابع المدرسة كعامل يساهم في منح الطلاب التجربة في العالم الاجتماعي القيمي، وليس فقط كمؤسسة تمنح المعرفة للطلاب.

* التمييز التصحيحي للاستثمارات المالية والمهنية المخصصة للطفل الفقير في المناطق الجغرافية الفقيرة، وفي الوسط العربي.

* الارتقاء بمكانة المعلم، اضفاء البعد الاكاديمي الكامل على مهنة التدريس، ورفع رواتب المعلمين بصورة ملموسة، والاستغناء عن معلمين لا يستجيبون لمقاييس مهنية عالية.

* الموازنة الصحيحة بين خطة مركزية في وزارة التربية والتعليم، ومنح حقوق واضحة لكل مجموعة سكانية في تحديد ورسم المناهج والاساليب التي تتلاءم وآراء هذه المجموعة

* محاضر في الادب العام / جامعة بئر السبع

السكانية وذلك عن طريق المساواة في تخصيص الموارد.

* حتى يتعرف الجمهور على الانجازات الحقيقية لجهاز التعليم (ولا يكتشف بعد مرور زمن طويل اخفاقات قد تكون قد اضرت بكثير من الطلاب) يجب ان تقام سلطة قطرية للقياس والتقييم، تقوم بنشر تقارير سنوية مشابهة لتقارير مراقب الدولة، وتكون هذه السلطة مستقلة بموجب القانون.

* هذه الاجراءات سيخلف متضررين، وأول المتضررين هم المعلمون الذين سيتم الاستغناء عنهم، ويطالب التقرير بأن تتم اقالة هؤلاء المعلمين في اطار (اتفاقيات استقالة منصفة) وفي اطار تمويل خاص من وزارة المالية للفترة الانتقالية، ويطالب التقرير ايضاً بأن يتم تشغيل المعلمين في الخطة الجديدة فقط في اطار اتفاقيات جماعية وليس بعقود شخصية، من خلال مشاركة منظمات المعلمين.

ويحتوي التقرير على توصيات اضافية اخرى مثل اسبوع تعليمي لخمسة ايام وكذلك منح الآباء حرية اختيار المؤسسة التي يدرس ابناؤهم فيها في مرحلة الروضة وفي المدارس الرسمية (وليس فقط في المدارس الثانوية، كما هو معمول به حالياً) أو الغاء المرحلة الاعدادية، واعتقد ان هذه التوصيات اقل اهمية من التوصيات التي اشرت لها.

أحد دواعي كتابة هذه المقالة هو مجادلة منتقدي الخطة. وسوف ازعم أن هؤلاء المنتقدين يركزون على النقاط السطحية بدلاً من التركيز على النقاط المهمة، هذا في أفضل الاحوال للضرر، وفي أسوأها فإنهم يتحدثون بصوت عالٍ باسم المساواة ولكنهم يعرضون الخطة بصورة جزئية ومشوهة وذلك لأن لديهم اجندة ايديولوجية يفضلونها على فرصة تحقيق المساواة. وبالمناسبة فقد وجد هؤلاء في الخطة بعض نقاط الضعف، وهي موجودة فعلاً، وسوف اتطرق اليها في السياق.

ولكن قبل ان اشرع في تحليل التقرير يجب ايضاح منطلق التحليل، او على الاقل منطلقي الخاص.

يختلف علماء الاجتماع في ما بينهم كثيراً لكن لا أحد يجادل في أن التعليم هو الاداة الاساسية لخلق المساواة او انعدام المساواة في مجتمع عصري يعتمد على اقتصاد السوق.

ان ما يستطيع سوق العمل ان يقدمه للانسان الذي يمتلك تحصيلاً علمياً، يختلف عن ما يقدمه هذاالسوق لشخص لا يمتلك مثل هذا التحصيل.

فهذان امران يختلفان كل الاختلاف، هناك توافق تام بين الفقر والجهل، ولهذا لا توجد أداة أكثر فعالية لتقليص الفقر من التعليم.

وحيث ان الجميع يعرف الحقيقة البسيطة القائلة ان من يملك المال يستطيع ان يستمر في تعليم اولاده، ومن لا يملك المال لا يستطيع ان يستثمر شيئاً، فعندما نتحدث عن جهاز التعليم الاسرائيلي كجهاز فاشل، فاننا لا نتحدث فقط عن فشله المعروف بالعلامات المتدنية للطلاب في امتحانات المعرفة، وانما ايضاً في كون الآباء الاثرياء يستثمرون في تعليم ابنائهم كمفتاح لضمان مستقبلهم ويستثمرون في «التعليم الاسود» (المدارس الخاصة) عشرة اضعاف ما يستطيع استثماره الاباء الفقراء، وهناك من يقول عشرين ضعفاً أو أكثر.

■ * الموازنة الصحيحة بين خطة مركزية في وزارة التربية والتعليم، ومنح حقوق واضحة لكل مجموعة سكانية في تحديد ورسم المناهج والاساليب التي تتلاءم وآراء هذه المجموعة السكانية وذلك عن طريق المساواة في تخصيص الموارد.

فالتعليم الفاشل هو بالضرورة تعليم غير متساوٍ ايضاً وهذا هو الحال اليوم في اسرائيل. ولهذا فمن الضروري ان تشخص الاقتراحات المطروحة امامنا بوضوح العلاقة بين التعليم النوعي والتعليم المتساوي، وهذا يعني ايضاً ان فاعلية ونجاعة جهاز التعليم وصلاحيات المدراء لتحقيق النجاعة هما عاملان مهمان في خلق المساواة.

٢- أدوات تربوية لخلق المساواة

يقال ان شلومو دوفرات هو رجل اعمال، ولذلك فقد اقترح خصخصة التعليم، لا يوجد شيء اكثر تفاهة وبدائية من الحكم على الخطة اعتماداً على الشخص الذي يطرحها وليس بناءً على مضمونها. ليس فقط ان الخطة ليست خطة خصخصة، بل انها تناضل بصورة منهجية وخطوة إثر خطوة ضد عوامل الخصخصة التي تسربت الى جهاز التعليم.

الخطوة الاولى

تمويل جهاز التعليم بأكلمه من الخزينة العامة، وان يكون التعليم مجانياً مع المطالبة والتأكد من توفير افضل واعلى النتائج التعليمية لكل طفل أو تلميذ في جهاز التعليم العام. وهذا هو الاساس الذي تقوم عليه الخطة برمتها، وذلك هو الشيء الجوهري والاكثر اهمية الذي كان يجب ان تنصب حوله ردود الفعل، وهذا ما يجب ان يتم ابرازه، لكن ذلك لم يحصل مع الاسف.

ان من يعتقد ان التمويل الكامل من الموازنة للتعليم الافضل، هو شيء بدهي، فإنه لا يفقه شيئاً. فقانون التعليم المجاني المتبع حالياً في اسرائيل ما هو الا (معايره للفقير بفقره) بكل معنى الكلمة. والحقيقة هي أن الاباء ينفقون مبالغ طائلة على تعليم ابنائهم وبطرق ملتوية عديدة، سواء في المدارس او خارجها، فكلما كبر الطالب كلما ازداد التمويل، وكلما كان الحي الذي توجد فيه المدرسة اكثر ثراءً كلما ازداد التمويل غير المشروع. وبمقدار ما يكون الآباء اكثر فقراً بمقدار ما تكون نوعية التعليم في المدرسة هابطة. ولهذا فإن الخطة التي تقترح القاء العبء الأكبر عن التعليم الجيد على عاتق الجهاز الحكومي انما هي خطة لا تتمشى مع تيار الخصخصة، بل تسير عكس التيار.

يقولون أن (شلومو دوفرات) جاء بأساليب من الولايات المتحدة، في المدن الكبيرة في الولايات المتحدة، ملوا من التعليم العام الممتاز والمجاني، وهناك يدرك الجميع الحدود الفاصلة بين التعليم المكلف الأجر في المؤسسات الخاصة–من الروضة الى الكلية–وبين التعليم البائس والخطير أحياناً بسبب العنف في المدارس العامة. يمكنني أن أدعي ان خطة دوفرات هي خطة مثالية صعبة التحقيق، ولا يمكن القول ان هذا ليس هو الحلم في التعليم الجيد للجميع من الأموال العامة وبمسؤولية الجمهور.

إن المسؤولية العامة عن التعليم تبدأ اليوم من سن خمس سنوات، ولكن لجنة دوفرات تقترح بدء المسؤولية من سن ثلاث سنوات. وهذا فرق له انعكاسات كبيرة جداً على المساواة. إن كل ذي بصيرة يدرك أن الإهتمام بالطفل في الطفولة المبكرة مكلف جداً، ولهذا فالطفل الفقير لا يحظى بالاهتمام المهني الذي ينمي قدراته،

الخطوة الثانية في النضال المنهجي ضد خصخصة التعليم

إن المسؤولية العامة عن التعليم تبدأ اليوم من سن خمس سنوات، ولكن لجنة دوفرات تقترح بدء المسؤولية من سن ثلاث سنوات. وهذا فرق له انعكاسات كبيرة جداً على المساواة. إن كل ذي بصيرة يدرك أن الإهتمام بالطفل في الطفولة المبكرة مكلف جداً، ولهذا فالطفل الفقير لا يحظى بالاهتمام المهني الذي ينمي قدراته، أما الطفل الغني فإنه يحظى بكل شيء. وعلى هذا فإن الطفل الفقير والطفل الغني لا يبدءان سباق التعليم من نقطة انطلاق واحدة، خط الانطلاق هذا أعوج وغير عادل، والحديث ليس عن الأطفال فقط بل النساء أيضاً. أحد الأسباب الرئيسية لإنعدام المساواة في الدخل بين الرجال والنساء هو أن النساء يتحملن مسؤولية الاهتمام بالأطفال الصغار، وهي بذلك (المرأة) تهمل تقدمها المهني، وكذلك تستطيع النساء الغنيات دفع تكاليف جليسة اطفال والتقدم وظيفياً في المقابل تضطر المرأة الفقيرة الى الإهتمام بالأطفال، وهذا يؤثر على تقدمها المهني، ويؤثر سلباً على دخل العائلة.

إن توسيع المسؤولية التعليمية للدولة، وكما تقترحها اللجنة– تشكل خطوة واضحة وكبيرة لخلق المساواة بين الأولاد، وكذلك بين الآباء.

وتنطوي خطة دوفرات على ثلاثة عيوب أساسية لاحظها منتقدو الخطة.

الأولى: رفضها وضع خطة تموين لا يمكن بدونها توفير الغذاء المناسب للأطفال حتى سن الرابعة (وقد طرحت ذلك أميرة بلهوم).

الثانية: تجاهل التقرير للمدارس المهنية التي تحولت الى دفيئات لتنشئة مواطنين من الدرجة الثانية، (يوسي دهان).

الثالثة: تجاهل اللجنة لضرورة تقليص عدد الطلاب في الصفوف (تريستا دورمان) ولكن الاهتمام الجدي يبدأ بالأساس، ولا نخلط بين ما هو أساسي وما هو ثانوي. الأساس هو الفصل المنهجي بين ساحة المدرسة، وطابع المدرسة وإنجازاتها من جهة، وبين جهاز السوق من جهة أخرى.

٣– التمييز التصحيحي في التعليم

خطة دوفرات–وإذا ما طبقت–تشكل الرافعة الأقوى التي أعرفها لتصحيح الوضع الاجتماعي والاقتصادي للإسرائيليين الفقراء وللعرب. وهي خطة جدية تتفهم ضرورة الحاجة الى التمييز التصحيحي لصالح هذه الفئات، وهذا يعني ان الخطة لا تحقق فقط خلق المساواة في التعليم في المستقبل، وإنما يمكنها أن تصحح إنعدام المساواة من الماضي أيضاً.

في كل مرة يقدم التقرير اقتراحاً لموازنات مالية كبيرة فهو يؤكد الحاجة الى استثمار أكبر في هذين الوسطين (والى حد ما في الوسط الحريدي) كذلك أيضاً بالنسبة الى الموازنة التي تحولها وزارة التربية الى الطلاب ومن خلال تفعيل ملموس للطلاب من الطبقات الفقيرة (صفحة ٨،٦) وكذلك عندما يتحدث التقرير عن «خطة متعددة السنوات» تبادر إليها وزارة التربية لردم فجوات البناء والتجهيزات في كل البلاد وفي كل الأوساط بصورة تامة وخاصة في الوسط العربي ومؤسسات التعليم الحريدية المزدحمة (صفحة ١٧). وفي المجمل، فإن احدى

اولويات الخطة تتمثل في التزام الجهاز التعليمي بتقليص الفجوات والأخذ بأيدي التلاميذ الذين يعانون من تأسيسهم التعليمي.

أصوات كثيرة سمعت حول شبكة التعليم التابعة لـ«شاس» وكثيرون حذروا من مخاطر التمييز تجاه العرب مواطني الدولة، وكم هو القلق الذي أثاره التصويت الكاسح لحركة «شاس» في جنوب البلاد.

وكم هو الغضب والكراهية التي يثيرها أعضاء الكنيست العرب، ولكن كلما ارتفعت الأصوات تقل الجهود المبذولة التي تعالج الجذر الذي يولد العزلة والكراهية.

هذا التقرير يقترح العمل بدل الكلام، وحتى لو طالب التقرير بإقامة مدرسة واحدة جيدة في جنوب البلاد، وفي الوسط العربي–لشكل ذلك مطلباً دراماتيكياً وعميقاً وذا أبعاد واسعة، لأنه أيضاً وفي وضع انعدام المساواة توجد مشكلات يمكن التعايش معها على مضض، وتوجد مشكلات لا يمكن التعايش معها مطلقاً، الإنسان لا يغفر للتمييز تجاهه، ولكن التمييز تجاه أبنائه وبناته أكثر مرارة وأكثر خطراً.

التمييز في تعليم الأبناء يعني عالماً اجتماعياً بدون أمل، بدون احتمال للتغيير، وبدون الإحساس بأن الجيل القادم سيكون محرراً من اللعنة التي مررت حياة الآباء.

التمييز في تعليم الأبناء يعني عالماً اجتماعياً بدون أمل، بدون احتمال للتغيير، وبدون الإحساس بأن الجيل القادم سيكون محرراً من اللعنة التي مررت حياة الآباء.

التمييز ضد الاولاد يعني تمييزاً في التحصيل العلمي الذي تمنحه لهم المدرسة ولكن هذا التمييز يكون أكثر خطورة من اللحظة التي ينتهي فيها دوام المدرسة ولأن المدارس الرسمية ينتهي دوامها حوالي الساعة الواحدة–عندها يستطيع الطفل الغني ان يتلقى مدرساً خاصاً يتعاطى بحرص مع الاحتياجات الفردية لهذا الولد، وظروف حياة مريحة.

أما الطفل الفقير فلا يتلقى بعد انتهاء ساعات دوام المدرسة إلا الشارع، أو البيت، الذي لا تتوفر فيه الادوات اللازمة لتطوير عقله وروحه، ولهذا فإن لجنة دوفرات تقدم اقتراحاً آخر لا يمكن التقليل من أهميته، الا وهو إطالة فترة النشاطات في المدرسة، بتمويل من الخزينة العامة–وحتى الساعة الرابعة مساءً وفي الفترة الإضافية يتلقى التلميذ من الدولة ما لا يستطيع تلقيه من التعليم المباشر، ويعي التقرير جيداً خطورة ما يتمكن الآباء الأغنياء من تقديمه لأبنائهم في ساعات ما بعد المدرسة ولا يستطيع الآباء الفقراء أن تقديمه لأبنائهم، ولهذا يقترح التقرير ان تقوم وزارة التعليم بتحديد حدّ أقصى، وحدّ أدنى للمبالغ التي يدفعها الآباء في كل مرحلة من مراحل التعليم، وان تحظر الوزارة ومديريات التعليم اللوائية على المدارس الخروج عن هذا التحديد (ص٨٨)، والكل يصر على انه لا وجود لتساوي فرص حقيقي، وهو ما يعتبر اكثر أهمية من فرصة المساواة المتاحة للطالب في بداية حياته.

قرأت في صحيفة «هآرتس» مقالاً يهاجم الخطة لتمار جوجنسكي، ولم أصدق ما أراه، ترى جوجنسكي ان الخطة ستعزز عدم المساواة في التعليم، ولم تذكر ولو بكلمة واحدة بدء الدراسة من سن ثلاث سنوات، أو تمديد دوام المدرسة حتى الساعة الرابعة، أو إغلاق الفجوات في الوسط العربي، أو الرافعات الأساسية الكبيرة للخطة لخلق المساواة. تتجاهل جوجنسكي راعية المساواة كل ذلك، لتوجه اتهامات حول أمور ثانوية تماماً، مثل فتح مناطق تسجيل لمدارس عامة وطابع الرقابة على التحصيل العلمي للطلاب. فلماذا تستبدل الجوهر بالتافه؟ لماذا يظهر هذا التناقض من قبل الشخصيات العامة والذين ينادون دائماً بالمساواة، وهم يفعلون أي شيء لإفشال خطة حقيقية للمساواة.

٤– التعليم وتعدد الثقافات

تقترح خطة دوفرات معالجة جذرية لمشكلة تعدد الثقافات في اسرائيل، ولكنها تقترح ذلك فقط لمن يريد التعددية وليس لمن يريد التحطيم، ولمن يؤمن بالإسرائيليين، وليس لمن خاب أمله منهم.

أحد المظاهر الخطيرة للشرخ في المجتمع الاسرائيلي الشرخ بين التيارات المختلفة في التعليم، والتعبير الأهم– وليس الإنعكاس الوحيد مطلقاً–هو اختلاق اسرائيلي ذو خصوصية. وهو: تمويل الدولة للمدارس الحريدية (المتدينة)

ومدارس «شاس» والتي لا تعترف بسلطة الدولة، وعندما لا تهتم بمعالجة القبيح يأتي ما هو أقبح منه–الطبقة الوسطى في اسرائيل، والتي احتجت على منح قطاعات معينة أموالاً ربحتها من خلال عملها القاسي. هذه قامت بتشكيل حزب يقوم على كراهية الحريديم وحركة «شاس» ولكن ليس هذا رد الطبقة الوسطى الوحيد، بمسميات أخرى وبعناوين أخرى (مدرسة مفتوحة، مدرسة للطبقة، مدرسة للفنون) فقد قامت الطبقة الوسطى لحسابها ببناء مدارس نخبوية تعتمد على تمويل الأهالي ثم بعد ذلك تطالب هذه المدارس لنفسها بحصتها من «الكعكة» بتخصيص موازنات أسوة بمدارس «شاس».

إن الفشل في جهاز التعليم يثبت الفشل في خلق اليهودية الاسرائيلية.

وإذا كان الأمر كذلك فقد نادى الكثيرون بضرورة العودة الى فرن الصهر والذي طبق في الخمسينيات، وإذا كان الاعتراف بالإختلاف بين الاسرائيليين سيؤدي إلى التعليم المنفصل للجماعات المختلفة في إسرائيل فقد تبادر إلى الذهن العودة إلى رفض الاقرار بالاختلاف والتمايز، الإختلاف مع تناهي الثمن الصعب الذي دفعناه نتيجة لأخطاء فرن الصهر.

وحول ذلك ترى لجنة دوفرات ثلاثة أمور:

الأول: عدم العودة إلى فرن الصهر.

الثاني: المطالبة بإيجاد قاسم مشترك ثقافي وقيمي لكل الإسرائيليين كشرط للإعتراف بحقهم في الاختلاف والتمايز.

الثالث: محاربة ظاهرة مدارس الأغنياء وحرمانها من التمويل.

وتقول الخطة ان على جهاز التعليم الإسرائيلي ان يعكس تنوع الثقافات والطوائف والتيارات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، والإهتمام بالرفاهية الإجتماعية والقيمية لكل أبنائها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الموازنة الصحيحة بين

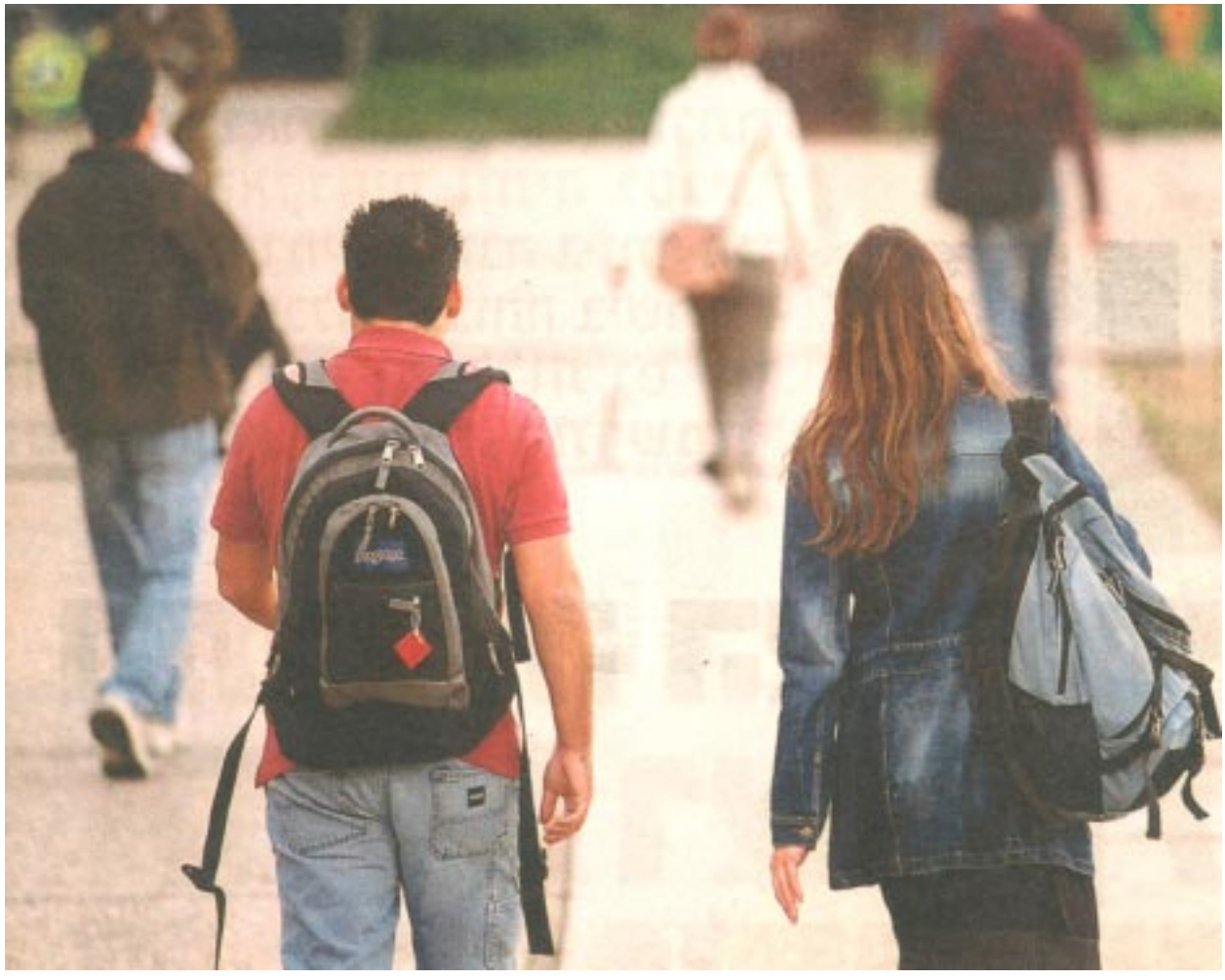

خطة رئيسية ملزمة لكل مؤسسات التعليم، وبين الحق المطلق لكل مجموعة سكانية في تحديد المضامين وأساليب التعليم التي تتناسب مع آرائها ومعتقداتها، وذلك من خلال المساواة في تخصيص الموارد (ص٣٨) وهذا يعني حق وجود مدارس لشاس ومدارس للفنون، ويكون من حق الإنسان ان يختار المدرسة التي يدرس أبناءه فيها بناءً على قيمه. ولا يكون للمدرسة مقابل ذلك الحق في اختيار الطلاب أو التمييز بينهم. ولكن هناك شرط لا يمكن الإستغناء عنه للحق باختلاف وهو الاعتراف بالمشترك. المدارس تحصل على الموازنات فقط إذا درست منهاجاً أساسياً مشتركاً ومن يريد محاربة انقسام الإسرائيليين إلى «قبائل» منفصلة عليه أيضاً أن يحارب أسوأ حالات الإنقسام وهي التي يحددها المال. لذلك تطالب الخطة بالحرص على توزيع الموازنة العامة بصورة متساوية لكل المدارس، وتقليص واضح للمدارس الخاصة، لأن ظاهرة المدارس العامة هي عامة نظرياً لأن جزءاً كبيراً من تمويلها يأتي من الآباء، وجزء منها يعمل كمدارس خاصة بكل معنى الكلمة. هذه الظاهرة أخذه بالإزدياد.

كل خطة بحاجة إلى الرقابة، ولكن أحد شروط الرقابة البناءة هو الاتفاق العلني.

أو الاختلاف العلني مع القيم التي تعتمد عليها الخطة، ليس فقط مدارس شاس وحدها المطالبة بالموافقة على إدراج الخطط الرئيسة المشتركة في برامجها، كذلك أعضاء الشبكة الديمقراطية الشرقية، فهم مطالبون بذلك وكذلك تمار جوجنسكي مطالبة بذلك. وهم لا يوافقون، وهم لا يديرون حواراً عادلاً، وهم يحولون الخطة ويفسرونها بصورة خاطئة، وذلك لكي يلائموها مع قيمهم ومواقفهم المسبقة.

عندما دعي يوسي دهان ويوسي يونا لإبداء رأيهم حول الخطة في احدى الصحف (بعد أن رفضوا الظهور أمام اللجنة) فقد تصرفوا تماماً مثل تمار جوجنسكي وتجاهلوا الآليات العظيمة التي تطرحها الخطة لخلق المساواة، وانشغلوا بمواضيع ثانوية وبعيدة عن المساواة مثل توسيع صلاحيات مدير المدرسة أو وسائل قياس التحصيل العلمي، أو حق الآباء في الاختيار (عندما تم الحديث عن مدرسة «كدماه» طالبوا بصوت عالٍ بحرية الإختيار للآباء» فلماذا هذا العوج؟ لماذا لا تترجم المساواة كحقيقة نظرية إلى دعم المساواة في خطة واقعية؟ لأن من يريد إصلاح المجتمع الإسرائيلي يجب أن يكون مؤمناً بهذا المجتمع، أما هؤلاء المنتقدون فهم غير مؤمنين– مبدئياً وايديولوجياً–بالحلم الإسرائيلي، وهم يعترفون علناً بأنهم يريدون استبدال الحلم الصهيوني بحلم آخر، وآخرون يقولون إنهم يريدون استبدال المجتمع الإسرائيلي الذي يعتمد على المشاركة الداخلية العميقة والفدرالية الشكلية للجماعات المختلفة والمنفصلة، ولهذا فإن أجندتهم في تقييم المجتمع الإسرائيلي تسبق أجندة المساواة في المجتمع.

٥– بين السياسي والمعلم

تبرز خطة دوفرات صورة عامة للمجتمع الإسرائيلي يحتل طرفها الأول رجل السياسة فيما يقبع المعلم في طرفها الثاني.

ونبدأ بالسياسيّ. بدون تأييد كامل من السياسيين للخطة لا يمكنها ان تتحقق. ولهذا توجد أسباب جيدة للشك بأنها لن تتحقق، اكوام كبيرة من تقارير سابقة رابضة كالحجر الكبير الذي لا يمكن تحريكه، التعليم لم يتم إصلاحه مع أنه لا يوجد اختلاف على ضرورة إصلاحه، لأن السياسة الاسرائيلية مع أحزابها جميعاً فقدت عالمها الاجتماعي وإحدى لعنات الاحتلال هو أنه يمتص كل الطاقات، ويترك الموضوع الاجتماعي فقيراً بالفكر وفقيراً أكثر بالعمل، وذلك في الوقت الذي تمر فيه دولة إسرائيل بخطوات خصخصة مكثفة، وفي الوقت الذي تتحول فيه إلى وضع مساواة أقل فأقل.

في السابق كان المجتمع الإسرائيلي يشكل أحد المصادر العالمية في خلق الأدوات اللازمة لبناء مجتمع متساوٍ: صندوق المرضى والاحتياجات، إسكان العمال، والكيبوتسات، تنوفا وصناديق التقاعد. اليوم فقدنا كل هذه الادوات ولم نسع إلى الانتاج، ولهذا فمن الضروري جداً ان تظهر مثل هذا الخطة. ولكن السياسيين لا يعملون على إيجاد المحيط الداعم، الاحزاب لا تدعمه، الصحافة لا تتطرق إليه بجدية، وعندما لا توفر الساحة السياسية تلك الطاقة الإجتماعية اللازمة للصحافة، فإن الصحافة لن تبحث عنها في أناس اعتادوا على القول

وعندما يضاف انعدام الحوار في المجتمع إلى انعدام العمل السياسي فلا عجب أن الكثيرين وأنا منهم يشككون بجدية نوايا الحكومة «على الرغم من مصادقتها على التقرير».

هناك شك في أن تبدي الحكومة استعدادها لتمويل المرحلة الإنتقالية المكلفة، وأن تقف ضد ضغوطات السوق أو أن تعمل ضد رغبة الأحزاب الحريدية (التي ترفض الخطط المركزية وتعتبرها سبباً أساسياً للرفض».

بصورة دائمة.

وعندما يضاف انعدام الحوار في المجتمع إلى انعدام العمل السياسي فلا عجب أن الكثيرين وأنا منهم يشككون بجدية نوايا الحكومة «على الرغم من مصادقتها على التقرير».

هناك شك في أن تبدي الحكومة استعدادها لتمويل المرحلة الإنتقالية المكلفة، وأن تقف ضد ضغوطات السوق أو أن تعمل ضد رغبة الأحزاب الحريدية (التي ترفض الخطط المركزية وتعتبرها سبباً أساسياً للرفض».

هناك احتمال كبير بأن تقوم الحكومة بالتلكؤ في تنفيذ قرارات الخطة، وأن تفرغ الكلمات التي فيها من مضمونها.

وفي المقابل، وفي الطرف الآخر من المنظر الواسع في التقرير يقف المعلم الذي يذكرنا بأنه ليس الحكومات وحدها التي تنفرد بتقييم المجتمع، ولكن أيضاً شخص واحد مع نظارات كبيرة وقميص مهترئ، ومع حب التوراه والرياضيات، ذلك الذي له دين في أعناقنا، الا وهو المعلم.

ويعلم المعلم الإسرائيلي تماماً أنه قد تمت الإستهانة به، ويدرك أن مهنة التدريس فقدت قيمتها، ويعلم أنه لا يحصل إلا على راتب ضئيل، ويعلم أن البيروقراطية قضت على صلاحياته.

لجنة دوفرات تقترح ادخال تحسين جوهري وجدي على اوضا ع المعلمين، ورفع رواتبهم وصلاحياتهم، اللجنة لا تقترح المس بالمنظمات والنقابات المهنية التي تمثل المعلمين بل تنظر إليها كشريك كامل في عملية الإصلاح. اللجنة لا تقترح عقوداً فردية فرضتها طبيعة التنافس التجاري بين المعلمين، بل عقود جماعية تساهم في خلق التكافل والتضامن في غرف المعلمين. اللجنة لا تقترح على المدرس أن يحصر نشاطه فقط في منح العلم بل تريد منه أن يكون مربياً وبانياً للقيم «وأيضاً هذا الجانب من الخطة تم إخفاؤه وتزويره».

اللجنة لا تقترح على المعلم أن يتغير مثلما يقترح عليه منتقدوها الذين يعملون على خلق حالة من البلبلة لدى المعلم بين المساواة وبين السعي إلى الواقعية في التعليم وفي الإدارة وفي التحصيل العلمي للطلاب.

المعلمون هم الذين سيضطرون إلى دفع ثمن التغيير الكبير، الخطة تقترح إقالات معلمين واسعة النطاق، والذين لا يستجيبون للمستويات المطلوبة.

التقرير يطلب تمويلاً حكومياً خاصاً لاتفاقيات إنهاء عمل كريمة وعادلة، لا أحد كالمعلمين يعلم أن السنوات الطويلة من الأجور المنخفضة في مهنة التدريس دفعت إلى جهاز التعليم الكثير من المعلمين الذين لم يريدوا التدريس، ولم يتحمسوا للتدريس.

إذا أردنا مدرسين أكفاء فيجب إجراء الجراحة الضرورية، وآمل أن تقوم منظمات المعلمين بمد يد العون لهذه الجراحة الضرورية وذلك من خلال إحساسهم بجودة وكرامة المهنة.

يوجد لتقرير دوفرات تقريران شبيهان في الأهمية وهما تقرير عوزي ديان حول الأمن القومي، وتقرير لجنة أور حول العرب في إسرائيل، وفي الحالات الثلاث لا يحاول المجتمع الإسرائيلي الإهتمام بما تطرحه من مشكلات أساسية، في الحالات الثلاث تقوم مجموعة صغيرة من المهنيين وأصحاب الضمائر الحية بطرح نظرة معمقة للمشكلات والوسائل الواقعية للتعامل معها، في الحالات الثلاث الخطاب العام يكشف عن الكثير من التمترس وراء الآراء والمواقف المسبقة، والقليل من القراءة الجادة، في الحالات الثلاث الدعم الحكومي للتقارير ضعيف ولا يبعث على الإرتياح، ولكن يجب عدم فقدان الأمل.